

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

محكمة التمييز الأردنية

بصفقتها : ~~القضية~~

الجناية

رقم القضية : ٢٠٠٠/١٤

رقم القرار :

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية

عبدالله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد عبد اللطيف التلي

وعضوية القضاة السادة

محمد الخرابشه ، جميل زريقات ، محمد عثمان ، غازي عازر

المميزان :

٠١

٠٢

وكيلهما

بتاريخ ٩٩/١٢/١٤ قدم هذا التمييز للطعن بالقرار الصادر عن محكمة

الجنايات الكبرى بتاريخ ٩٩/١١/٣٠ في القضية رقم ٩٩/٤١٠ والقاضي بإدانة

المميزين بجناية الشروع بالقتل بالإشتراك والحكم عليهما بوضعهما بالأشغال

الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات وستة أشهر وإلزامهما بدفع مبلغ ٢٤٠٠ دينار

للمدعي بالحق الشخصي وتضمنيهما الرسوم والمصاريف ومبلغ ١٢٠ ديناراً

انتعاب محاماه

وتتلخص اسباب التمييز بما يلي "

٠١ أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها بإدانة

المميزان بجناية الشروع بالقتل حيث أن البيانات التي عولت عليها لاتؤدي للنتيجة

التي توصلت اليها

٠٢ أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بوزنها للبيانات المقدمه في هذه

القضية حيث أنها بيانات متناقضه ويحوم الشك حولها

٠٣ إن القاعده القانونيه تقول تبني الأحكام الجزائيه على اليقين وليس

على الشك والتخمين وأن الشك يفسر دائماً لصالح المتهم

- ٤. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بعدم أخذها بقاعدة تساند الأدلة .
- ٥. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى في النتيجة التي توصلت إليها في حكمها المميز وجانب الصواب في تكوين قناعتها إستناداً إلى اقوال الشهود والتي جاءت متناقضة .
- ٦. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى في تطبيق القانون على وقائع هذه القضية .
- ٧. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى في قرارها المميز حيث جاء قرارها قاصراً ومشوباً بعدم الإستدلال .
- وطلب وكيل المميزين قبول التمييز شكلاً ونقضه موضوعاً .

وبتاريخ ٩٩/١٢/٢٧ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعه خطيه إنتهى فيها الى طلب رد التمييز وتأييد القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداوله يتبن أن محكمة الجنايات الكبرى توصلت بقرارها المميز إلى انه وبتاريخ ١٥/١٠/١٩٩٨ وأثناء وجود المميزين والحدث وشخص عسكري (المشتكي (المدعي بالحق الشخصي) في حفلة عرس لأحد اقارب الأخير في منطقة ابو الزيجان / دير علا طلب منهم التزام مقاعدهم وفي نهاية الحفلة طلب الحدث (المشتكي (المجني عليه) مرافقته خارج الحفلة طلب وقام بضربه كفا على وجهه فتشاجرا عندها اقدم المميز والشخص العسكري على طعنه من الخلف طعنيتين ، فاستدار حيث قام المتهم بالحدث بطعنه طعنه ثالثه ، كما قام المتهم بضربه بيديه ورجليه وسقط على الارض ونقل للمستشفى ، واحتصل على تقرير طبي خلاصته وجود جرحين طعنيتين قطعيتين في وسط يمين الظهر احدهما نفذ الى تجويف الصدر وشكل خطراً على حياة المصاب وثالث في يسار الصدر من الجهة الخفيه ، وبأن المعالجة الطبيه انقذت حياة المصاب .

وحيث توصلت محكمة الجنايات الكبرى الى أن ما اقدم عليه المدينون ممن اعتدوا على المشتكي / المدعي بالحق الشخصي / المجني عليه يشكل سائر اركان وعناصر جنائية الشروع بالقتل بالإشتراك خلافاً لأحكام المواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦) من قانون العقوبات ، فقد

قررت ادانة المتهم الحدث ، وتجريم المتهمين ، بجناية الشروع بالقتل بالإشتراك وتبعاً لذلك قررت الحكم :

- عملاً بالمادة ١٨/٣ ج من قانون الأحداث ، اعتقال المذنب الحدث هـ

؛ مدة ثلاث سنوات في دار اصلاح وتأهيل الأحداث ومركز

محسوبة له مدة التوقيف .

-الحكم على المدعى عليهم بالحق الشخصي بالتكافل والتضامن بدفع مبلغ الفين واربعماية دينار للمدعي بالحق الشخصي مع الرسوم والمصاريف ومبلغ مائه وعشرين اتعاب محاماه .

- عملاً بالمواد (٣٢٦، ٧٠، ٧٦) عقوبات وضع المجرمين

بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات وستة اشهر محسوبة

لهم مدة التوقيف ومصادرة الادوات المضبوطة .

لم يرتض المحكوم عليهما بالقرار قطعنا به تمييزاً .

وبأن النائب العام لدى محكمة الجنايات عرض ملف الدعوى على محكمتنا كون الحكم مميزاً بحكم القانون وطلب تأييده ، كما ان مساعد رئيس النيابة العامة طلب بمطالعة الخطية تأييده .

بالنسبة للأسباب الاول والثاني والثالث والرابع والخامس فإنها تتعلق بالبيانات المقدمة بالدعوى والقناعة بها وحيث أن محكمة الجنايات الكبرى قد توصلت الى واقعة الدعوى من خلال بيانات تؤدي الى النتيجة التي استخلصتها فإن محكمتنا وبما لها من صلاحية كمحكمة موضوع في هذه الدعوى لا ترى مبرراً للتدخل في قناعة محكمة الجنايات بما يتعين معه رد ما جاء بهذه الاسباب .

وبالنسبة للسبب السادس فإن استدراج المجني عليه من قبل الجناه بعيداً عن الناس بالطريقة التي سلفت الإشارة اليها في اعقاب طلبه منهم التزام مقاعدهم في حفلة عرس احد اقاربه ، وطعنه عدة طعنات بأدوات قاتله وفي اماكن خطيره من جسمه ونفاذ احدى الطعنات للتجفيف الصدري ، والانهياله عليه ضرباً بعد سقوطه على الأرض ، وحصوله على تقرير طبي يشير الى مدى خطورة الإصابه ومدة التعطيل ليدل على اتجاه نية الجناه الى قتل المجني عليه لولا التدخل الطبي في الوقت المناسب مما يشكل اشراك الجناه بالشروع بقتل المجني عليه بالمعنى المقصود بالمواد (٣٢٦، ٧٠، ٧٦) من قانون العقوبات .

وحيث انتهت محكمة الجنايات لهذه النتيجة ودلت عليها فإنها تكون قد اصابته صحيح

القانون مما يتعين معه رد الطعن من هذه الناحية .

وبالنسبة للسبب السابع فقد اشتمل الحكم المميز على ملخص الوقائع الواردة في قرار الاتهام والمحاكمة وعلى ملخص مطالب المدعي العام ودفاع المميزين وعلى الأدلة والأسباب الموجبة للتجريم وعلى المادة القانونية المنطبق عليها الفعل وعلى تحديد العقوبة فيكون بذلك معطلاً تعليلاً كافياً ومتفقاً وأحكام المادة (٢٣٧) من قانون اصول المحاكمات الجزائية مما يتعين معه رد هذا السبب .

وبالنسبة لكون القرار مميز بحكم القانون نجد ان الحكم قد بين واقعة الدعوى ودل على توافر اركان الجريمة التي ادين بها المحكوم عليهما وارود على ثبوتها في حقهما أدلة سائغة تؤدي الى ما رتبته الحكم عليهما وان البيانات التي استندت اليها المحكمة تكفي للاقتناع بان المحكوم عليهما قد ارتكبا الجريمة المسندة اليهما وقد استظهرت المحكمة اركان الجريمة استظهاراً سائغاً ومقبولاً كما ان اجراءات المحاكمة تمت وفقاً للقانون ولا يشوبه عيب قانوني يستدعي نقضه .

وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييز موضوعاً وتصديق القرار واعادة الأوراق لمصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٣ ذو الحجة سنة ١٤٢٠ هـ الموافق ٢٠٠٠/٣/٩ م



القاضي الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

ن ع/ر